السرقات

(ترجمة الادارة)

مأوى اللصوص — القوانين والقانون — تزوير الاوراق المالية — عقود
الحجارة الكريمة — السرقات الكبيرة — السلب تحت ضربة مصطنعة
العصابة السوداء — الاحجار الكاذبة — الكذب على الصيدليين
نصب الحوري (الشيكات) — تواقيع الحوالات المزورة .

لاريب في انه لولا فئة اللصوص من الناس لقل عدد الجرائم على حد المثل الذي كان يجري على الألسنة في القرن السادس عشر وهو : (لو لم يوجد سارقون لما شوهد شانقون) . ولكن الذي نراه ان هذا القول مبالغ فيه طبعاً لأنه وان امكن محو تلك الفئة من سفر الوجود فلا يمكن قطعاً منع السرقة او الاحتيال . ومع ذلك فان اجراء العقوبات الشديدة ضد مأوى اللصوص كما ذكرنا قبلاً يقلل من عدد السرقات تقليلاً تدريجياً لأن السارقين اذا سرقوا مثلاً كمية من نحاس او قصدير ولم يجدوا من يقبل ان يبتاعها فماذا يصنعون بها ؟ وكيف كان يمكن للصوص الذين سرقوا ثلاث الهبات من المطر في مرسيليا سنة (١٩٠٦) ان يجدوا من يشتريها منهم صفقة واحدة بمبلغ الف فرنك او من كان يمكنه ان يشتري سقف مسرح الكابيتول الرومي الذي سرقه اللصوص ؟ او كان رجل شريف يقدم على ذلك يا ترى ؟

غير ان السرقات وان لم تكن كلها كسرقة مطر مرسيليا ذات امثال فان تلك السرقات كثيرة الوقوع في المدن الكبرى ومن ذلك سرقتها في الخزائن الكبرى والمعارض من جواهر ثمينة وبسط نفيسة والصور وذلك من الاشياء الثمينة ، فانه لو لم يجد اللصوص الذين يعترفون سرقة هذه الاشياء من يبتاعها منهم لما اقدم احدهم على سرقة شيء منها لأنها تكون في نظرهم من سقط المتاع ، والتي تجعلها تلك الفئة اشد ضرراً على الانسانية من هؤلاء الذين يسرقون المال الناس لأنها تكون سبباً على ارتكاب تلك

السرقات ، ونحن مهما بذلنا من الجهود واستعملنا من الشدة لقطع دابرهم ظللنا مقصرين .

ولكن تعقب آثار هؤلاء الاشقياء ليس بالأمر السهل في نظرنا لانهم يحتاطون لانفسهم كثيراً حتى لا يتمكن البوليس من العثور عليهم ، وفوق ذلك فانه لا استعداد من باقي المقبوض عليهم في اكتشاف مخابئهم لان اللص يعتقد انه اذا اوصله البوليس الى محبسه لا يعود يمكنه العثور على عمل جديد يزاول فيه حرفته من بيع المسروقات بعد اتمام مدة سجنه .

فلذلك مهما حاول رجال الشرطة اكتشاف المخابئ ومهما بذلوا من الحزم والعزم فلا يمكنهم الحصول على ما يبتغون في هذا السبيل لانه وان امكنهم القاء القبض على احد اللصوص الاشقياء متلبساً بالجريمة فلا سبيل الى اكتشاف مستودع مسروقاتهم وملجأ الكثيرين من اللصوص الذين يعيثون في الارض فساداً ويأكلون اموال الناس بالباطل .

وعندنا انه يجب ان توضع قوانين خاصة لتعقب آثار هؤلاء الباعة لا سيما من امرهم وتوجد هذه الفئة بين المحتكرين وبائعي الادوات الحديدية والاواني العتيقة وغيرهم من يتاجرون بالاشياء المستعملة ، فمن الواجب وضع هؤلاء تحت المراقبة .

وقد وضع في اوربا وغيرها من الممالك بعض قوانين وانظمة خاصة لمراقبة كل من ذكرنا من بائعي الاشياء المستعملة مراقبة دقيقة ومن تلك القوانين الزام هؤلاء التجار ان يمسكوا سجلات خاصة يقيدون فيها ما يشترونه للاطلاع والتفتيش عليها وان يحتفظوا بالمشتريات لمدة اربعة ايام دون ان يتصرفوا بها بحال من الاحوال قبل مرور تلك المدة على شرائهم اياها .

وهي من الطرق المثلى والفوائد التي لا تخفى اهميتها لا اذكر ، ولكن بالرغم عن كل هذا فان تلك الوسائل وحدها لا تكفي لتأمين الغرض لان احكام ذلك القانون منحصرة في نوع من التجار فقط ، ولانه يجب على كل تاجر ان يحمل ورقة تثبت شخصيته تكون عليها صورته الشمسية لا يتمكن احد منهم ان يفلت من ايدي القضاء ، ولسنا نرى الثانية ترى انه لا تمكث العصابات المسروقة كافية لجعل ابلاغها الى خمسة عشر يوماً في الاقل لعدم امكان الوقوف على جميع انواع السرقات عقب حدوثها مدة وجيزة ومع ذلك فيجب على الاشخاص خداع المشتبهين باغفال بعض مشترياتهم في السجلات الخاصة لاجتناب ذلك ، يجب ان تكون الاشياء المشتراة عرضة للتفتيش في كل وقت ، ومع التزامنا الى هذه الاحتياطات فانه يضيق على هؤلاء التجار وتضيق عليهم المسالك فانا لا ننكر ان في تجار المهنة المذكورة منبع كبير للخداع اذ كثيراً ما استخدم بعض اشراف التجار كواسطة لتهريب اموال مسروقة وهم لا يعلمون .

في الدانمارك وسويسرا ومقاطعة ([illegible]) ادخلت بعض التعديلات على القانون المتعلق